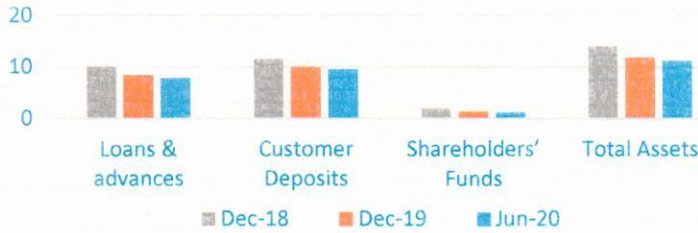


مناقشة و تحليل الإدارة
للنتائج المالية لبنك الاستثمار
للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020

القوائم المالية - ملخص						بيان الدخل
الميزانية العمومية						
ديسمبر	يونيو		يونيو	يونيو		(مليون درهم اماراتي)
2019	2020	الفرق	2019	2020	الفرق	
-7%	8,313	7,760	-45%	115	63	صافي الدخل من الفوائد
-4%	9,906	9,470	-26%	89	66	صافي الدخل الرسوم والعمولات
-13%	1,286	1,121	-37%	204	129	الدخل التشغيلي
-5%	11,705	11,166				
						صافي انخفاض القيمة
				(270)	(168)	
				(66)	(39)	صافي الخسارة التشغيلية
				(114)	(97)	النفقات التشغيلية
				(180)	(136)	صافي الخسارة
				(5.66)	(4.28)	الربح الأساسي للسهم (فلس)



النسب الأساسية					
ديسمبر	يونيو		ديسمبر	يونيو	
2019	2020		2019	2020	
15.5%	14.0%	نسبة الأصول السائلة	12.3%	11.9%	نسبة كفاية رأس المال
83.9%	81.9%	نسبة القروض إلى الودائع	11.2%	10.8%	نسبة الشريحة الأولى لرأس المال
			90.7%	86.1%	نسبة الموارد المستقرة للسلف

حقق بنك الاستثمار ("البنك") دخلاً تشغيلياً بقيمة 129 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2020، متراجعا من 204 ملايين درهم خلال النصف الأول من عام 2019، ويُعزى ذلك إلى التأثيرات المرتبطة بالقروض المتعثرة المُصنفة خلال العام 2019 مترافقة مع تدني اسعار الفوائد العالمية مما ادى الى انخفاض صافي الدخل من الفوائد. كما ساهمت ظروف السوق غير المسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19 في انخفاض الدخل من الرسوم والعمولات.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الكبيرة، اكمل البنك المضي قدماً نحو تنفيذ استراتيجية التحوّل الخاصة به والتي تتبلور مساعيها حول تعزيز الكفاءة وتخفيض التكاليف والنفقات، ما ساهم في تحقيق انخفاض بنسبة 15% في النفقات التشغيلية لتصل إلى 97 مليون درهم خلال الأشهر الستة من عام 2020. ويظل البنك ملتزماً باستمرار جهودده المبذولة في ترجمة أهداف استراتيجية التحوّل خلال النصف الثاني من عام 2020 في إطار سعيه نحو تحسين الفعالية وخفض التكاليف.

فضلاً عن ذلك، انخفض صافي خسائر البنك خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 24% ليصل إلى 136 مليون درهم مقارنةً مع 180 مليون درهم في الفترة ذاتها من العام 2019، ويأتي ذلك التحسن الملموس كثمرة للمبادرات التي اتخذها البنك

بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية وتطوير عملياته في مجال تقييم الجدارة الائتمانية ومراقبة المخاطر، ما مكنه من تحقيق تراجع في مخصصات انخفاض القيمة المسجلة بنسبة 38% إلى 168 مليون درهم إماراتي، رغم احتجاز مخصصات إضافية تحسباً للتأثيرات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

ورغم تحديات الاقتصاد الكلي، تمكّن البنك من الحفاظ على مستويات سيولة قوية، وقد بلغت نسبة القروض إلى الودائع 81.9% في 30 يونيو 2020، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى استقرار قاعدة الودائع. وقد بلغت ودائع العملاء 9.5 مليار درهم إماراتي في 30 يونيو 2020، بينما وصلت قيمة محفظة قروض البنك إلى 7.7 مليار درهم إماراتي.

واستقرت قيمة أصول البنك عند 11.2 مليار درهم إماراتي بحلول 30 يونيو 2020، ما يُعادل انخفاضاً بنسبة 5%، مقارنة مع 11.7 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق، ولكن أعلى من قيمتها المسجلة في 31 مارس 2020 والتي بلغت 11.0 مليار درهم. وانخفضت نسبة كفاية رأس المال للبنك بشكل طفيف خلال الأشهر الستة الماضية إلى 11.9% (مقارنة مع 12.3% بتاريخ 31 ديسمبر 2019)، وهي أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المنصوص عليه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبدعم من حكومة الشارقة، باعتبارها المساهم الأكبر صاحب حصة الأغلبية، واصل البنك إظهار مستوى عالٍ من المرونة التشغيلية خلال هذه الفترة الصعبة، حيث حافظ على مستوى خدمته النوعية مقدماً لعملائه تجربة متميزة ومضيفاً قيمة إلى مساهميه. ويأتي تعزيز تجربة العملاء المصرفية في صميم أولويات البنك، وسوف يستمر في تنفيذ هذا الالتزام خلال النصف الثاني من عام 2020، تزامناً مع تعافي الاقتصاد الإماراتي من تبعات جائحة كوفيد-19.
-انتهى-

